التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية

لعشاب مريم
طالبة دكتوراه تخصص القانون العام
جامعة البليدة -2-

ملخص

في ظل الخيارات الديمقراطية على المستوى المحلي ظهرت الديمقراطية التشاركية كآلية جديدة ترتكز على التدبير المشترك للشأن العام المحلي الذي يقوم على مشاركة السكان والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات ذات الطابع المحلي ، وتشير إلى نموذج سياسي بديل يهدف إلى زيادة انخراط المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي والتنموي وعليه فإن المعطى الأساسي الذي تقوم عليه الديمقراطية التشاركية التي جاءت لدمقرطة الديمقراطية التمثيلية ، وذلك عن طريق إشراك حركات المجتمع المدني في النهوض بالعملية التنموية على المستويات المحلية ، بما يخدم مصالح الجميع ويساعد على تكميل مجهودات الحكومة والجماعات المحلية ، إذن فالديمقراطية التشاركية قوامها الشراكة الفعالة بين حركات المجتمع المدني والإدارة المحلية بغية الوصول الى التعاون وبناء العلاقات على أسس جديدة تبتعد عن الأساليب التقليدية في إدارة الشأن المحلي.

وعلى هذا الأساس كرس التعديل الدستوري الأخير الذي عرفته الجزائر بموجب قانون 01/16 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016، ولأول مرة مبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في إطار توسيع ميادين التشاور والمشاركة لدى كافة مؤسسات التسيير المحلي وعلى جميع الأصعدة من أجل حوكمة محلية رشيدة وديمقراطية متوازنة.**الكلمات الدالة**: ديمقراطية تشاركية ، مجتمع مدني، جماعات محلية.

Résumé

Dans une démocratie au choix au niveau local la démocratie participative, il est apparu comme un nouveau mécanisme fondé sur la gestion commune des affaires publiques locales, qui repose sur la participation des populations et de la société civile dans la prise de décisions de caractère local, et se réfère à un modèle alternatif politique vise à accroître la participation des citoyens dans le débat public et dans la prise de décision et le développement politique, d'où la première donnée sur laquelle la démocratie participative qui est venu à la démocratisation de la démocratie représentative, et grâce à l'implication des

mouvements de la société civile pour faire avancer le processus de développement au niveau local, afin de servir les intérêts de tous, et aide à compléter les efforts des groupes gouvernementaux et locaux , la démocratie participative est alors partenariat solide et efficace entre les mouvements de la société civile et l'administration locale afin de parvenir à une coopération et construire des relations sur une base nouvelle loin des méthodes traditionnelles de l'administration des affaires locales Sur cette base, a consacré le dernier amendement constitutionnel connu Algérie sous 16.1 de la loi sur le 26 mai 1437 Mars 6, 2016, et pour la première fois le principe de la promotion de la démocratie participative au niveau communautaire dans le cadre de l'élargissement des domaines de consultation et de participation à toutes les institutions de gouvernance local et à tous les niveaux à une gouvernance locale rationnelle et équilibrée démocratique

مقدمة

في ظل الخيارات الديمقراطية على المستوى المحلي ظهرت الديمقراطية التشاركية كآلية جديدة ترتكز على التدبير المشترك للشأن العام المحلي، الذي يقوم على مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات ذات الطابع المحلي، وتشير إلى نموذج سياسي بديل يستهدف زيادة انخراط المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي والتنموي وما شهدته العقود الماضية من اهتمام كبير للديمقراطية التشاركية وهذا ما شكل اهتماما كبيرا بالديمقراطية التشاركية كصورة جديدة للديمقراطية، حيث جاء هذا الاهتمام في إطار توسيع دائرة مشاركة المواطن من صنع القرار المحلي، وذلك من خلال تفعيل دوره داخل منظمات المجتمع المدني ليتمكن من المناقشة وطرح البدائل التي تم شؤونه على المستوى المحلي.

حيث ظهرت الديمقراطية التشاركية لتستدرك عيوب ونقائص الديمقراطية التمثيلية وتفسح المجال أمام المواطن المحلي للمشاركة من خلال تنظيمات المجتمع المدني، كالحركات الجمعوية والانتخابات والأحزاب السياسية وفق مجموعة من الوسائل الاتصالية التي تسهل تواصل المواطن بالإدارة فالمواطن يواجه عدة تحديات ورهانات لا يمكنه مجابهتها من دون أطر اجتماعية حزبية ونقابية ومهنية وجمعوية قد تمكنه من تنظيم مطالبه رفقة نظراته لحملها على الانتقال إلى المبادرات العملية في تدبير الشأن العام المحلي ،في إطار ديمقراطية تشاركية تسمح له بتقديم فكرته أمام المسؤولين عن تخطيط السياسة المحلية. ويهدف تبني نمط الديمقراطية التشاركية إلى تحسيس المواطن بالمسؤولية الملقاة عليه، وتحميل النقص الحاصل في الممارسة الديمقراطية. ولأن الجماعات المحلية تعتبر أهم

الأجهزة القريبة من المواطن، وهي تمنح للمواطن فضاء للمشاركة الفعالة في إدارة الشؤون المحلية التي تمس الصالح العام على المستوى المحلي.

وباعتبار مجال إدارة الجماعات المحلية من المجالات يدخل ضمن المجال العام التي تعني بأهمية قصوى لدى السلطة السياسية المركزية في البلاد بسبب أن الجماعات المحلية هي المحور الأدنى في التسلسل الإداري للإدارة العمومية التي ترتبط مباشرة بالمواطن والجمهور. وعلى هذا الأساس تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية كانت تهدف إلى تطوير سياسة الانفتاح السياسي الاقتصادي بتأسيس هياكل إدارية مركزية ومحلية تكون على مستوى عال من الأداء لخدمة المواطن فجاء التعديل الدستوري 2016.

ونص صراحة لأول مرة على مبدأ تشجيع الديمقراطية على مستوى الجماعات المحلية في إطار توسيع ميادين التشاور والمشاركة لدى كافة مؤسسات التسيير المحلي وعلى جميع الأصعدة من أجل حوكمة محلية رشيدة وديمقراطية متوازنة.

حيث جاءت المادة 15 من التعديل الدستوري 2016 : "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية،" والسؤال المطروح **إذا كان المؤسس الدستوري قد كرس مبدأ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ،فما هو مجال تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع ؟ وما هي المنطلقات التي ترتكز عليها؟**

للإجابة على هذا التساؤل يتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي العام لمبدأ الديمقراطية التشاركية (المبحث الأول)، ثم (المجتمع المدني كإطار عام لممارسة الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي(المبحث الثاني) وأخيرا اعتماد مقاربة الديمقراطية التشاركية في النظام السياسي الجزائري (المبحث الثالث).

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي العام لمبدأ الديمقراطية التشاركية

ظهرت الديمقراطية التشاركية كشكل جديد للديمقراطية وشكل جديد من أشكال التمكين السياسي الإستراتيجي وإدماجها في صياغة السياسة العامة المحلية في إطار عملية اختيار البديل العقلاني للقرارات الإدارية التي تتخذها مجالس الجماعات المحلية على الصعيد المحلي، لتسيير الشؤون المحلية وتحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب المواطنين عن طريق مشاركتهم الفعلية في اتخاذ القرار حيث بدأت جذور الديمقراطية التشاركية في الدول المتقدمة، وبالضبط في الولايات المتحدة الأمريكية وأخذت تنتشر في الدول الأخرى في ظل بروز متغيرات ومطالب اجتماعية جديدة في صياغة النظام السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية ،ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي واقتسام المسؤولية مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص وإشراك كل من يمكن إدماجه من سكان المدينة من مجالس الأحياء والشباب والنوادي والجمعيات وغيرها، وهي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار. (بوحنية قوي. **2015**. ص **53**)

والديمقراطية التشاركية تستوجب أن يشارك المواطنون مشاركة مباشرة ، من خلال النواب في وضع القوانين والسياسات ،ويجسد مفهومها على أنها شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن المحلي يتأسس على تقوية مشاركة السكان في اتخاذ القرار السياسي، وهي تشير إلى نموذج سياسي بديل يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي أي عندما يتم استدعاء الأفراد للقيام باستشارات كبرى تهم مشاريع محلية أو قرارات عمومية تعنيهم بشكل مباشر وذلك لإشراكهم في اتخاذ القرارات. (**محمد الشريف. تاريخ التصفح 16/11/ 2016**)

وتعتبر الديمقراطية قوية إذا كانت تحمل فكرة مشاركة المواطن قوامها الرقابة الشعبية ومدى أتساع دائرة مشاركة الفرد في صنع فكرة القرار الجماعي (**p13.1985. Robert.Adjahl**)

لقد جاءت فكرة التشاركية وما تضفيه من إمتيازات إجرائية ،كالفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنية المباشرة والتمويل والمبادرة والمشاورة والمحاسبة والمراقبة والتقسيم والمتابعة للتخلص من الخيارات البيروقراطية التي كانت سائدة على المستوى المحلي، فأعملت بغرض عزل التعقيدات الإجرائية المعرقلة للأهداف التنموية، وحالت دون تحقيق الحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة العدالة الاجتماعية إضافة إلى سعيها لإضفاء المزيد من الشرعية والمصداقية للقرارات المتخذة على المستوى المحلي لاسترجاع ثقة المواطنين، وفي ظل مساءلة مسؤولة ورقابة مباشرة لمجلس الجماعة المحلية، بجعل المواطن محور التنمية ويضمن فعالية حقيقية في السياسة التنفيذية للجماعة المحلية.

ويمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تستهدف إلى دمقرطة الديمقراطية نفسها، لأنها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل مجلس الجماعة

المحلية تقوم على أساليب تكافؤ الفرص وتساوي الحقوق ، وانطلاقا من هذه المقاربة يمكن أن نعتبر أن الجماعة المحلية تمثل "**مدرسة لتعلم الديمقراطية**" وفضاء نموذجيا لممارسة الديمقراطية عن طريق التمثيل المحلي ، حيث أن الديمقراطية المحلية مبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المحلية ، ويعود للسكان في هذا الإطار الحق في الإطلاع على القرارات الإدارية والصفقات العمومية والعقود والاتفاقيات التي تعقدها المجالس المنتخبة للمجالس المحلية ،كما يحق لهم أيضا أن يقوموا بطلب أو تشكيل استشارات حول جدوى وشرعية القرارات التنفيذية المتخذة على المستوى المحلي. (بوحنية قوي. **2015**. ص **54**)

المطلب الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية

من خلال التجارب الديمقراطية التشاركية لدول مختلفة ومتعددة برزت عددا من الآليات والتي اختلفت باختلاف طبيعة النظام السياسي السائد لتلك الدول، وأغلب هذه الآليات تميزت بالطابع المحلي ويمكن ذكر أهمها في ما يلي :

أولا- مجالس الأحياء : حيث يكون لكل حي من أحياء المدينة مجلس يجمع سكانه حول مختلف القضايا التي تهمهم مثل الإستثمارات المحلية ،وتوزيع المياه التنظيف ،النقل العمومي التعليم ،التكوين ، حماية البيئة....الخ.

تجتمع هذه المجالس للمناقشة والحوار والإقتراح وإعداد البرامج والمشاركة في إتخاذ القرارات مع السلطات المعنية أي أن هذه المجالس في همزة وصل وممثلة للشعب أمام الإدارة المحلية.

ثانيا- مجالس الشباب : حيث توجد في العديد من البلدان على مستوى المدن والمحافظات والمستوى الوطني أيضا، وبما أن المجتمع يحتوي على نسبة كبيرة من الشباب فإن هذه المجالس في تنظيمات تضم هذه الفئة للتواصل في ما بينها.

ثالثا- ورشات السكان : تتعلق أساسا بالمستفيدين من مرافق معينة ويمثلون نخبة من المجتمع حيث يجتمعون للمناقشة والحوار وإبداء أرائهم وتوصياهم حول موضوعات عملية، ومناقشة وطرح أفكار بشأن قضايا محددة من أجل تطوير استجابات لسياسات معينة مع تحديد إطار زمني معين ، ويتم في هذه الورش بذل جهود تعاونية لضمان نجاح أي سياسة أو برنامج عمل.

رابعا- ندوات المواطنين : وتسمى أيضا ندوات الإجماع ،وقد عرفت في الدانمارك أساسا ثم انتشر استعمال هذه الآلية في غيرها من البلدان وهي تتمثل في لقاء عدد من

المواطنين للحوار والنقاش المباشر مع الخبراء، بعد تحضير معمق ومطول لموضوع الندوة التي تنتهي بإصدار تقرير يتضمن قرارات أو توصيات الندوة حول الموضوع.

خامسا- النقاش العام : وهو فتح نقاش عام حول موضوعات محلية أو جهوية أو وطنية حيث يتم فيه رصد أراء المواطن بشأن فعالية سياسة أو برنامج معين وإشراكهم في السياسات العامة.

سادسا- الشبكات المحلية للإنترنت : تتوفر عموما في الأحياء وتجمع بين السكان والمصالح العامة والمواقف وهي وسيلة حوار دائم بين المواطنين وتعرض كل أنشطتها (cites) ويمكن إضافة آلية أخرى كذلك، وهي التحقيق العمومي والاستطلاع العمومي، منتديات الحوار المجالس الاستشارية، الاستفتاء المحلي. (**الأمين شريط. 2008. ص 30-31**)

المبحث الثاني: المجتمع المدني إطار ممارسة الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

أصبحت حركات المجتمع المدني عنصرا فاعلا دائم الحضور يحول عليه حاضرا ومستقبلا من أجل المساهمة في قيادة قاطرة التنمية، على المستويات المحلية، وذلك جنبا إلى جنب مع جهود الدولة وباقي مؤسسات الدولة. (**بوحنية قوي. 2015. ص 366**)

فالديمقراطية التشاركية تقوم على وجود مجتمع مدني منظم وهيكل في جمعيات ومؤسسات اجتماعية وثقافية واقتصادية في مختلف مجالات الحياة ،حيث أنه لا يمكن أن نتحدث عن المجتمع المدني أو عن فاعليته وعطائه في ظل نظام ديمقراطي حقيقي تستطيع من خلاله هذه المؤسسات أن تعمل بحيز واسع دون الخوف من أي ردود فعل تؤثر على التنظيم المدني في المجتمع ، ومنه أكدت الدراسات على العلاقة الإرتباطية بين المجتمع المدني والديمقراطية.

المطلب الأول: مكونات المجتمع المدني

محاولة لفهم المجتمع المدني يجدر إبراز مكوناته فالمجتمع المدني يتكون من مجموعة من المؤسسات.

أولا- الأحزاب السياسية : حيث تعتبر من أهم العناصر الهامة المشكلة للمجتمع المدني وللدولة وتقوم الأحزاب بأدوار عديدة على كافة الأصعدة والمجالات، والأمر الذي يجعلها من أبرز مؤسسات المجتمع المدني.

وتعتبر الأحزاب رافدا أساسيا للتجربة الديمقراطية، ومكونا أساسيا لها حيث أنه كلما زادت فاعليتها في عمق المجتمع أصبحت التجربة الديمقراطية أكثر قوة ومناعة.

ثانيا- النقابات : للنقابات دور اجتماعي يتمثل في الحفاظ على حقوق الأفراد المنتمين لها، وهناك دور سياسي تلعبه كقوة ضاغطة على الدولة في رسم سياستها العامة، وقولنا بأن النقابات مؤسسة خاصة لا يعني أنه لا دور عام لها لأنها ستهدف دائما الاهتمام بالمصلحة العامة بالإضافة إلى اهتمامها بمصلحة الفئة التي تمثلها.

ثالثا- الجمعيات : تعد الجمعيات من أهم مكونات المجتمع المدني ،وفي هذا الإطار عرفت في الجزائر على أنها تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدهما لمدة زمنية محددة أو غير محددة يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني طبقا لنص المادة 02 من القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 15 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات.

رابعا- قوة الوعي السياسي : كذلك نجد الجسد السياسي العالي بالإضافة إلى تنشئة سياسية قوية وتوجد مؤسسات أخرى كذلك متعددة (**صامويل هانتنجون.1992. ص10**) في المجال الاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني. (**انظر المادة 02 من القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 2012/01/15 المتعلق بالجمعيات**).

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني كشريك فعلي مع الإدارة المحلية في إرساء الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية قوامها الشراكة الفعالة بين حركات المجتمع المدني والإدارة المحلية بغية الوصول إلى التعاون وبناء العلاقات على أسس جديدة تبتعد عن الأساليب التقليدية في إدارة الشأن المحلي، ومنه أصبح لحركات المجتمع المدني الدور الفاعل في العملية التنموية على المستوى المحلي.

ويمكن إبراز دول المجتمع المدني كشريك فعلي مع الإدارة المحلية وكخطوة لتجسيد الديمقراطية التشاركية في ما يلي:

أولا - اختيار القيادات الأجدر بحسن إدارة وتسيير الجماعات المحلية والإقليمي : وذلك من خلال حملات التوعية والتعبئة التي تقوم بها مع مختلف الفئات الاجتماعية بغية توعيتهم وتحسسيهم بالمسؤولية لاختيار الطاقم الأمثل الذي يسير الإدارة ،كما لها دور كبير في ضمان ونزاهة العملية الانتخابية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تعمل على حضور مختلف

اللقاءات والتجمعات الانتخابية ،ومتابعة كيفية تعامل وسائل الإعلام الرسمية والخاصة مع مختلف المرشحين والقوى السياسية على المستويات المحلية ومدى حيادها.

كما تعمل حركات المجتمع المدني على مراقبة عمل الجهات المشرفة على العمليات الانتخابية المحلية ضمانا لعدم انحيازها إلى أي فصيل سياسي ، أو حزبي معين وتستمر مشاركة حركات المجتمع المدني في العملية الانتخابية إلى غاية صدور نتائج الانتخابات وإعلان القائمة الفائزة بالانتخابات والتي لها الحق في تولي إدارة المجالس المحلية. (محمد عبد الله الشريف. ص 02)

ثانيا - المساهمة في العملية التنموية على المستوى المحلي : بعد تشكيل المجالس المحلية تبدأ فصول علاقة جديدة تؤسس على شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والإدارة المحلية ، وعماد هذه العلاقة الرهان التنموي لأن أغلب التجارب المقاربة أكدت أن نجاح الإدارة المحلية في إدارة الشأن المحلي والنهوض بالعملية التنموية هو رهين الشراكة بين المجتمع المدني والإدارة المحلية ، وتتضح معالم هذه الشراكة من خلال استدعاء مسيري الجمعيات وممثلي المواطنين لحضور مداولات المجالس المنتخبة محليا والمتعلقة أساسا بالمنفعة العامة، وهذا التدخل من قبل حركات المجتمع المدني يسهل عملية طرح انشغالاتهم، وبالتالي اقتراح حلول لها وتقديم الحلول باعتبارهم الأقرب إلى المواطن.

وتتم ترجمة هذه اللقاءات في وثائق رسمية تدخل ضمن الجداول ، ففتح الأبواب أمام حركات المجتمع لحضور المداولات يقوي أواصر التواصل مع المجالس المحلية، ويعزز النهوض بالعملية التنموية كما أن حركات المجتمع المدني تعمل على تكريس قيم التضامن داخل المجتمعات المحلية، وذلك من خلال مكافحة الفقر والتهميش، حيث تعمل الجمعيات على إحصاء وجمع حالات المعوزين والفئات الأكثر فقرا وتقديم القوائم إلى الإدارة المحلية بغية التكفل بهذه الفئات الاجتماعية.

ثالثا - الدور الرقابي للمجتمع المدني على أعمال المجالس المحلية (الحكامة) : إن دور المجتمع المدني على أعمال المجالس المحلية يسهم في إرساء معالم الحكامة الجيدة بحضورها إلى مختلف المداولات والاجتماعات التي يعقدها المجلس المحلي ، وهذا يعد نوعا من الشفافية في تسيير الشؤون المحلية فحضورها المداولات يعطيها دور الرقيب وإذا ما رأت مساسا بالمال العام أو فسادا إداريا أو ماليا فإن لديها الوسائل المختلفة للضغط على طاقم المجلس المحلي وذلك عن طريق الرأي وعبر وسائل الإعلام المختلفة ،وهذا للتصدي

لأي مشكلة تعاني منها الإدارة المحلية في دولنا العربية ألا وهي تفشي ظاهرة الفساد ، فجل حركات المجتمع المدني تسعى إلى التعاطي مع الموضوع بصورة مغايرة عبر معالجة جميع صور الفساد على مستويات المحلية قبل ميلادها، ودعم التنمية من خلال توفير قيادات إدارية محلية كقوة تتناسب والوظائف المنوطة بها. (بوحنية قوي. **2015**. ص **368**)

مما سبق يتضح الدور الفاعل الذي تلعبه حركات المجتمع المدني في تقوية مؤسسات الدولة على المستويات المحلية ، وذلك من خلال الشراكة بين مؤسسات الدولة باعتبارها الأقرب للمواطن والأكثر دراية بمطالبه ومشاغله اليومية.

كما أننا لا يمكن تغييب حقيقة أن حركات المجتمع المدني في العالم العربي لا تزال حديثة النشأة كما أن العديد من الجمعيات لا يزال يتصف عددها بالمحدودية ، وأن هذا العدد لا يتناسب ونشاطها على المستويات المحلية وأغلبها أصبحت مجرد أرقام لدى وزارة الداخلية ما يمس أساسا بفكرة المجتمع المدني في جوهرها.

المبحث الثالث : إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر (الآليات القانونية والتحديات)

في إطار دراسة واقع تطبيق ديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية سنحاول دراسة الإطار القانوني لتجسيد الديمقراطية التشاركية وإبراز مختلف التحديات التي قد تواجهها.

المطلب الأول: الآليات القانونية لتجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية (الجزائر)

انتهجت الجزائر سبل الديمقراطية والتعددية والانفتاح على العالم، وفي سبيل ذلك ركزت كل مجهوداتها ووسائلها لإنجاز برامج الإصلاحات السياسية والإدارية وإدماج الجماعات المحلية في برامج الإصلاح والإنعاش والتنمية المحلية بهدف ترقية الحوار والنقاش على مستوى الطريقة السياسية والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني ، فمن خلال هذه الإصلاحات حاول النظام السياسي الجزائري تكريس مفهوم الديمقراطية التشاركية ويظهر ذلك من خلال قراءة في النظام القانوني الجزائري.

أولا - الدستور الجزائري : أرسى الدستور الجزائري جملة من المبادئ تهدف لتكريس الديمقراطية التشاركية وجاء التعديل الأخير لينص بصريح العبارة على تشجيع مبدأ الديمقراطية التشاركية وهذا ما نستشفه من قراءة المادة 15 **الفقرة الأخيرة (تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية)**. كما أن الفقرة الثانية من نفس المادة نصت على أن "**المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية.**" واعتبرت **المادة** 16 أن البلدية هي "**جماعة قاعدية**" بما يجعل منها أساس

للنظام اللامركزية أما **المادة 17** فاعتبرت أن "**المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية** " **(انظر المواد 15-16-17 من الدستور الجزائري)**

مما يبرز الوجه السياسي للمجلس البلدي كونه أداة تغيير وأسلوب من أساليب المشاركة في التسيير المحلي.

ثانيا – قانون البلدية : أما في قانون البلدية رقم **10/11 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية** نص في **المادة 02** على أن "**البلدية هي القاعدة اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية**". **والمادة 11** تنص أن "**البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري**". وتمت الإشارة في **المادة 12** إلى إمكانية إقامة مجالس بلدية موسعة يشارك فيها المواطنون. **والمادة 13** تنص على "استعانة البلدية بشخصيات تقيم في البلدية أو جمعية معتمدة للحصول على اقتراحات تخص مشاريع تنموية يمكن للجان المجلس أن يتبناها بعد المناقشة **والمادة 97** "لا تصبح قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ إلا بعد إعلام المعنيين بها عن طريق النشر إذا كان محتواها يتضمن أحكام عامة أو بعد إشعار فردي بأي وسيلة قانونية في الحالات الأخرى".

وبالتالي فإن المشرع الجزائري وضع آليات قانونية للديمقراطية التشاركية من خلال هذه المواد وتمثلت هذه الآليات في:

- إشراك المواطنين في القرارات العامة التي تهمهم وإشراكهم في عملية التنمية.
- تشجيع المبادرات المحلية التي تهدف لتحفيز المواطنين بحثهم على المشاركة.
- التقرير السنوي الذي يقوم به المجلس الشعبي البلدي لعرض نشاطه السنوي أمام المواطنين.

ومنه فإن القاعدة الأساسية في كل عمل إنما في أن يقوم على أساس المشاركة وتشجيع المواطنين على إبداء رأيهم في المشروعات الإنمائية.

كما يلاحظ من خلال قانون البلدية الحالي أنه لا يضع عوائق حول مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي من خلال لجان البلدية أو من خلال الاعتراض على مداولات المجلس بعد تعليقها والطعن ضدها ، وإن المشرع رسم ملاح الطابع الاستشاري للجان البلدية، إلا أنه لم يلزمها بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة أو فعاليات المجتمع المدني من أجل استشارتها. (**محمد الطاهر عزيز. 2011. ص 33 – 47**).

المطلب الثاني: تحديات اعتماد مبدأ الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية

يمكن تقسيمها إلى تحديات خاصة بالمرتكزات وأخرى خاصة بالإدارة المحلية :

أولا - تحديات خاصة بالمرتكزات

1- ضعف المجتمع المدني لعدم توفر شرطي الاستقلالية عن المجتمع السياسي والتمثيل وعدم توافر الكوادر ونقص الخبرة.

2- ضعف الأطر والوسائل : ومن هنا فهي تضغط على آليات الديمقراطية التشاركية حتى تكون ذات طابع استشاري فقط ، وتعمل المصالح التقنية والفنية للمجموعات المحلية على توجيه المواطنين ورفض آرائهم بحجة افتقارهم إلى الخبرة من جهة والكفاءة من جهة أخرى.

3- ضعف البعد السياسي : فمعظم القضايا التي تطرح على المواطنين للمناقشة والحوار وفي انشغالات المواطنين أنفسهم تنصب على حسن تسيير المرافق العامة والمجموعات المحلية مما يجعل المشاركة تفتقر إلى البعد السياسي وتنحصر في الجانب التسييري للشؤون العامة وفي الاهتمامات الثانوية والمحلية الضيقة على حساب الخيارات الوطنية.

4- ضعف آليات المشاركة: إذا كانت آليات المشاركة تمكن المواطن من المشاركة والحوار وإبداء الآراء والاقتراحات لكن ليس لها علاقة حاسمة ومباشرة على مصدر اتخاذ القرار في نهاية المطاف بشكل مباشر مؤكد ،غير أن هذه المآخذ إن صح اعتبارها مآخذ ونقاط ضعف ذات طبيعة ظرفية ومرحلية لكون الديمقراطية التشاركية لازالت في مراحلها الأولى وهي تزداد انتشارا وترسخا وفعالية باستمرار (**الأمين شريط. 2008. ص31**)

ثانيا- تحديات خاصة بالإدارة المحلية : بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها النظام السياسي من أجل تحقيق الحكامة في التسيير من خلال فسخ مجال أمام المشاركة الشعبية وإعطائها أهمية كبيرة وكذلك المساءلة والشفافية ،الشرعية إلا أنه لا زالت هناك تحديات نذكر منها:

1- ضعف التأطير والتكوين على مستوى القيادات الإدارية في الإدارات المحلية

2- عدم وجود مدونة أخلاقية تضبط الالتزام (عدم وجود روادع كافية تجبر المواطن على الالتزام المهني والأخلاقي)

3- نقص كفاءة وفاعلية المشاركة الشعبية (ضعف تعزيز الأنماط الاتصالية بشكل يمكن المواطن من ممارسة حقه في إدارة أموره العامة).

4- تحدي التقسيم الإداري (عدم وجود معايير لترقية الجماعات القروية إلى جماعات حضرية).

5- تحدي الوصاية المركزية (منح ضمانات أكثر بتدعيم لامركزية الجماعات المحلية وفسح المجال أمام حرية الإدارة في التسيير الحر(بوحنية. قوي.**2011**. ص**49-50**)

ومنه يمكن القول أنه بالرغم من أن النظام السياسي الجزائري كرس مبدأ الديمقراطية التشاركية وعززها من خلال القوانين لترقية الحوار والنقاش لكن تبقى دائما هناك تحديات وعوائق تحول دون تطبيق الديمقراطية التشاركية، والتكريس القانوني وحده لا يكفي فتفعيل هذه المواد يعطي ضمانة أكثر لتبني هذا المبدأ.

خاتمة

توصلت هذه الدراسة البحثية إلى أن القناعة الرسمية في الجزائر قد تأكدت نظريا ، لكنها لم تتحقق بعد ميدانيا، وهذا بسبب ضعف مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات، وأن مقاربة الديمقراطية التشاركية قد أسست وأرست لشرعية مشاركة المواطن والمجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي بأوجه تأثير إيجابية تجلت تمثلاتها في نجاح الإصلاح السياسي والإداري الذي اعتمد في الجزائر في جعل عجلة التنمية تعود إلى الحركية من جديد بفضل هذا التطور على المستوى المحلي العام.

كما أنه بإمكان المواطن وفق اعتماد مبدأ الديمقراطية التشاركية يمكن أن ينتج عن مشاركته في عملية اتخاذ القرار تنظيم المطالب المجتمعية داخل المؤسسات الرسمية ، لكن مشاركته لن تمنعه من جهة أخرى من ممارسة حقه في الاحتجاج إذا لم تتمكن سياسة اللامركزية الإدارية والتشاركية من تحقيق القرب من المواطن.

كما توصلنا إلى أن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي دور لا يستهان به في تجسيد وتحقيق مهام الديمقراطية التشاركية ، لأن ما تعجز الدولة المركزية على تحقيقه يسعى المجتمع المدني إلى إتمامه وهذا يساعد على تقوية مؤسسات الدولة. إلا أن ذلك لا يبرر البتة تبعية حركات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب سياسية، كما أنه ومع العلم في دولنا العربية ليس هناك معايير تعتمد على الجدية في النشاط والعمل الجمعوي والبرامج لتقديم المساعدات المادية من الدولة والجماعات المحلية.

وعلى هذا الأساس نقترح مجموعة من التوصيات نلخصها في ما يلي:

- ✓ تبنى المشاركة الشعبية الفاعلة حيث تضمن للجميع على حد سواء أن يكون لهم صوت مسموع ومؤثر في اتخاذ القرار، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المواطن من التعبير عن رأيه في صنع القرار.
- ✓ الجاهزية والاستجابة : بحيث تكون المؤسسات الخدمية والقائمين عليها في خدمة الوطن والمواطن ، وتسعى إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها إلى درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.
- ✓ الشراكة : وتشمل كل الوسائل التي تسهل وصول المواطنين إلى المعلومات وفهمهم للآليات صنع القرار وتكون بتقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة.
- ✓ ضرورة تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ويكون ذلك بإعادة النظر في قانون الإدارة المحلية بما يسمح بإيجاد صيغ تمكن المواطن والمجتمع المدني من المشاركة الفعلية وإلزامها بذلك.

المراجع

الكتب:

1- الأمين شريط ، الديمقراطية التشاركية (الأسس والآفاق) ، مجلة الوسيط الجزائر :العدد 02 السداسي الثاني ،2008.

2- بوحنية قوي ، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان (الأردن)،ط1، سنة2015.

3- بوحنية قوي ، المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح ، دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، ط1 ، سنة2015.

4- بوحنية قوي ، فساد المحليات عرقلة للتنمية السياسية المحلية بالجزائر ،(فكر ومجتمع) الجزائر: ط1 كسيح كوم للدراسات والنشر والتوزيع العدد 09 جويلية 2011.

5- صامويل هانتنجون ، الموجة الثالثة (التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرون) ترجمة ،عبد الوهاب علوب ،الكويت:دار سعاد الصباح ،ط1 ،1992.

6- محمد الطاهر عزيز ،"آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر ، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011.

7- محمد عبد الله الشريف، دور المجتمع المدني في الرقابة على البرلمان والمجالس التشريعية ، مجلة الاقتصادية الالكترونية العدد 6020.

القوانين:

1- أنظر المادة 02 من القانون العضوي 06/12 المؤرخ في2012/01/15 المتعلق بالجمعيات.

2- أنظر المواد 15-16-17 من الدستور الجزائري الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996 والمعدل بموجب قانون 01/16 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016.

المواقع الإلكترونية :

1- محمد الشريف ، العمل الجمعوي وآفاق الديمقراطية التشاركية ، صحيفة المثقف العربي ، تاريخ التصفح 2016/11/16 على الرابط

http://Elmothaqaf.com/Indexphp/maqjl66532html

2- Robert.Adjahl.participatory democracy and democratic theory.Berkeley. university of California press.p13.1985.date 10/10/2016 site. www.mmisi.org/pn/16-01/Wolf.pdf